

الاستيطان:

آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني
د. عاص أطرش



تظهر هذه الدراسة أن الخسائر الناجمة عن وجود المستوطنات، وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية داخل الأراضي الفلسطينية، ومصادرة مواردهم الطبيعية- دون الدخول إلى ثمنها أو قيمتها الاقتصادية، وإمّا القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي- تبلغ كحد أدنى ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية.

وتتوزع هذه الخسائر بين تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، بلغت قيمتها المضافة في القطاع الزراعي ١٥٣ مليون دولار سنوياً كخسارة للمحاصيل الزراعية. أما قطاع الصناعة فإنه يخسر ٢١٢,٧ مليون دولار سنوياً، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى ٦٣ مليون دولار، وقطاع الإنشاءات ٦٠ مليون دولار، وأن مجمل التكاليف المباشرة تبلغ ٤٨٨,٧ مليون دولار.

كما أظهرت الدراسة أن حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات بلغت ٣٨٥,٣ مليون دولار بالأسعار الجارية.

تعتبر هذه التقديرات منخفضة مقارنة مع ما يجري في الواقع، لأنها لم تأخذ بالحسبان عدة قطاعات خدمية وإنتاجية وتجارية، وذلك للتعقيدات في الحسابات التقديرية بسبب عدم توفر المعطيات، إلى جانب ذلك يجب تحميل جزء من تكاليف الاحتلال بسبب كونها مشتركة ما بين المستوطنات وكافة الممارسات الاحتلالية، واكتفت الدراسة بتقديرات أولية من باب توخي الحذر وتجنب الوقوع في المبالغة.

هذا الكتيب بدعم من - دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

فلسطين /رام الله، المصيون، عمارة ابن خلدون، ص.ب.1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: 2 2966201 +970 Tel: فاكس: 2 2966205 +970 Fax:
الصفحة الإلكترونية: <http://www.madarcenter.org>
بريد الكتروني: [Email:madar@madarcenter.org](mailto:madar@madarcenter.org)

الاستيطان:

آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني

د. عاصم أطرش

Settlement: Catastrophic Impact on Palestinian Economy

Aas Atrash

جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢١٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٥٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢) - ص.ب. ٩٥٩١

e-mail: madar@madarcenter.org

www.madarcenter.org

هذا الكتيب بدعم من - دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأييام

رام الله . فلسطين

ص . ب . ١٩٨٧

هاتف : ٢١٤٣٧٨٩٢/٤ (٢٧٩) - فاكس : ٢٢٤٣٧٨٩٢/٦ (٢٧٩)

www.al-ayyam.com

e-mail: info@al-ayyam.com

ISBN 978-9950-00-004-9

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

١ . مقدمة	٩
٢ . الخلفية الاقتصادية: مؤشرات على أداء الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.....	١٢
٢, ١ الاستيطان في الضفة الغربية: مناطق النفوذ والخصائص الاقتصادية.....	١٤
٢, ٢ الاستيطان والاقتصاد الفلسطيني	١٩
٣ . الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني.....	٢٣
٣, ١, ١ القطاع الزراعي الفلسطيني	٢٣
٣, ١, ٢ القطاع الصناعي.....	٢٩
٣, ١, ٣ قطاع السياحة	٣١
٣, ١, ٤ قطاع الإنشاءات	٣٢
٣, ٢ التكلفة غير المباشرة.....	٣٥
٤ . الخلاصة	٤١
ملحق أ- تقديرات خسائر قطاع الزراعة نتيجة للاستيطان.....	٤٤
ملحق ب- الخسائر في المداخل الناتجة عن وجود الحواجز للأيدي العاملة.....	٤٥
الهوامش.....	٤٧

ملخص تنفيذي

تكبّد المستوطنات الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني ثمنا باهظا، إذ إن مجرد وجودها في الضفة الغربية واستيلائها على ما يقارب ٣٧٪ من أراضيها، واستغلال كل ما في باطن الأرض وظاهرها لصالحها، يخلق خلافا في مصادر التنمية الفلسطينية، ويقيد الإمكانيات الإنتاجية والتنموية.

انطلاقا من ذلك، ومع العلم أن الاحتلال يسيطر على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، تحاول هذه الدراسة أن تقدر حجم الخسارات الاقتصادية اللاحقة بالاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن وجود المستوطنات، إذ تزودنا الدراسة بتقديرات حول حجم الخسائر السنوية، هذا رغم شحّ المعطيات وصعوبة فصلها عن المعطيات التي تخص الاحتلال ككل.

قبل عرض أهم التقديرات لخسائر الاقتصاد الفلسطيني، نوضح أن الدراسة أظهرت أن الأضرار الناجمة عن المستوطنات تمس كل المواطنين الفلسطينيين في الضفة في شتى المجالات الإنتاجية، التجارية والخدماتية، وتنعكس جميعها على مستوى الرفاه وتوزيع المداخل وجودة الحياة، مع أن التركيز هنا على الجانب الاقتصادي، وعلى جانب واحد يتمثل بمدى التكلفة الذي يتحملها الناتج المحلي الإجمالي.

لقد أظهرت الدراسة أن الخسائر الناجمة عن وجود المستوطنات، وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية داخل الأراضي الفلسطينية،

ومصادرة مواردهم الطبيعية- دون الدخول إلى ثمنها أو قيمتها الاقتصادية، وإنما القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي وما تنتجه من مداخيل للقوى العاملة الذي يعتبر محركا في عجلة الاقتصاد- تبلغ كحد أدنى ٢, ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية.

وتتوزع هذه الخسائر بين تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، بلغت قيمتها المضافة في القطاع الزراعي ١٥٣ مليون دولار سنويا كخسارة للمحاصيل الزراعية. أما قطاع الصناعة فإنه يخسر ٢١٢,٧ مليون دولار سنويا، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى ٦٣ مليون دولار، وقطاع الإنشاءات ٦٠ مليون دولار، وأن مجمل التكاليف المباشرة تبلغ ٤٨٨,٧ مليون دولار.

كما أظهرت الدراسة أن حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات بلغت ٣٨٥,٣ مليون دولار بالأسعار الجارية.

تعتبر هذه التقديرات منخفضة مقارنة مع ما يجري في الواقع، لأنها لم تأخذ بالحسبان عدة قطاعات خدماتية وإنتاجية وتجارية، وذلك للتعقيدات في الحسابات التقديرية بسبب عدم توفر المعطيات، إلى جانب ذلك يجب تحميل جزء من تكاليف الاحتلال بسبب كونها مشتركة ما بين المستوطنات وكافة الممارسات الاحتلالية، واكتفت الدراسة بتقديرات أولية من باب توخي الحذر وتجنب الوقوع في المبالغة.

١. المقدمة

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي إحدى المؤشرات الأساسية لأداء الاقتصادات وقدرتها على خلق بيئة ملائمة للعيش الكريم، ضمن اهتمام خاص بأن تكون عائدات النمو متوازنة بين جميع طبقات المجتمع. ويهتم متخذو القرارات الاقتصادية برسم خطط للتنمية طويلة الأجل، ضمن مفاهيم اقتصادية يكون لهم فيها القدرة على التأثير على متغيراتها وتخصيص الموارد المطلوبة لجني العائدات المستقبلية. ويرى العديد من الاقتصاديين أن احتمالات تعزيز التراكم الرأسمالي أعلى في الاقتصادات التي تنعم بالحرية، وينعكس ذلك على إنتاجية عوامل الإنتاج، ما يدفع النمو الاقتصادي قدما. والمتغير الآخر الذي يساهم في نمو الاقتصادات يرتبط بالأداء الكفاء والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والقدرة على استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها وتشغيلها. وتقول التطبيقات التي تستند على نظريات التنمية أن المتغيرات الاجتماعية والسياسية والسلوكيات الاقتصادية المتمثلة بسيادة القانون، الاستهلاك الحكومي المنخفض، الاستثمارات الكثيفة في رأس المال البشري والحرية الاقتصادية هي التي تحقق النمو الاقتصادي^١. يرتبط مفهوم الحرية الاقتصادية بالسياسات المالية والنقدية ومدى التدخل الحكومي في هذه السياسات، وفقا لهذه المفاهيم فإن الاقتصاد الفلسطيني يخرج عن المألوف في أدائه، بسبب كونه اقتصادا يعمل في دولة تنقصها السيادة الكاملة على مواردها، وتخضع لسياسات اقتصادية ضمن اتفاقية اقتصادية بطل

مفعولها منذ عقد ونصف وما تزال سارية المفعول في غالبية بنودها.^٢ وبموجب هذه الاتفاقية فإن الاقتصاد الفلسطيني لا يتمتع بالحرية، بل إن العديد من بنود هذه الاتفاقية يقيد أداء الاقتصاد الفلسطيني في قطاعاته المختلفة، وبالذات في حرية التجارة الخارجية ونظام الضرائب الذي تحدده إسرائيل. وتتعدى العراقيل مفهوم الحريات الاقتصادية لتصل إلى الاستيلاء على جزء كبير من الموارد الطبيعية كالأرض والثروات التي بداخلها وظاهرها، ومنع الفلسطينيين من استغلال هذه الموارد، من خلال إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وضم مساحات شاسعة كمناطق نفوذ لهذه المستوطنات مع كل ما تشمله من موارد طبيعية، إضافة إلى الاستيلاء على جزء آخر من الأراضي الفلسطينية بحجة الحفاظ على أمن هذه المستوطنات، في حين يجرى تسخير كافة موارد هذه المناطق وثرواتها لدعم الاقتصاد الإسرائيلي.

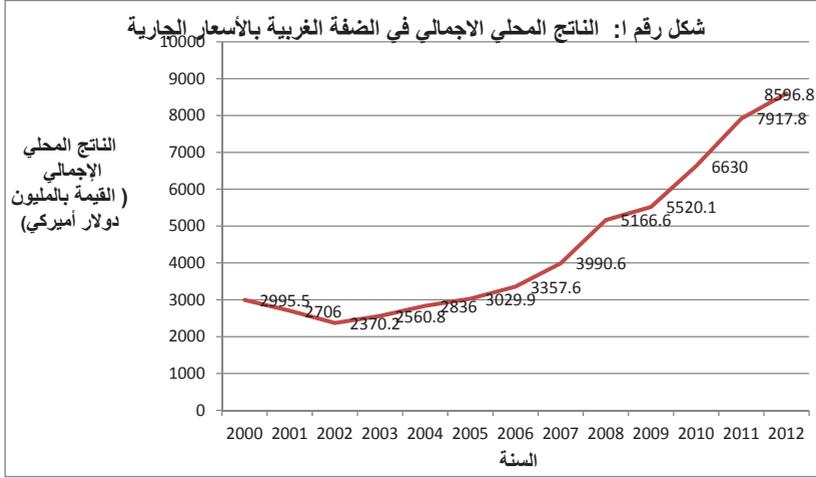
استنادا لهذا الواقع، وصلت خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاحتلال حسب تقديرات أجريت عام ٢٠١١ إلى ٩, ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.^٣ أما الخسائر المشتقة من ذلك نتيجة لإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، فهي ما ستحاول الورقة الحالية تقديره، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة من الاستيطان والخسائر الاقتصادية الكلية للاحتلال، وذلك لتشابك المستوطنات وارتباطها مع كل الممارسات الاحتلالية. وأن العلاقة بين تأثير الاستيطان وتأثير الاحتلال هي من النوع التبادلي، وأن الاستيطان هو جزء أساسي من الاحتلال، ويتعدى الاحتلال العسكري ليصل مرحلة الاحتلال الاقتصادي متجاهلا كل المواثيق الدولية. تتركز هذه الورقة في تقدير الخسائر الناجمة عن الاستيطان في الضفة الغربية،

معتمدة على مصادر ومعطيات إسرائيلية صادرة عن دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية ومؤسسات رسمية ومؤسسات للمجتمع المدني، كذلك تعتمد على معطيات صادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي ومؤسسات فلسطينية رسمية وأخرى غير حكومية وبعض مراكز الأبحاث الفلسطينية والإسرائيلية. وتشكل هذه المعطيات مدخلا لاستعراض الأداء الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي وقاعدة لتقدير حجم الخسائر الناجمة عن المستوطنات وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني. تتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يشمل الجزء الأول خلفية عن أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي وفق مؤشرات اقتصادية في السنوات الأخيرة، وإبراز الفجوة بين اقتصادين يرتبط الواحد منهما بالثاني، أما الجزء الثاني فيستعرض خصائص الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية وكلفته للاقتصاد الإسرائيلي، ويعرض الجزء الثالث الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاستيطان وفق طريقتين: الانفاق والدخل الأولى، تتركز في الخسائر الاقتصادية للقيم المضافة للنتاج المحلي الإجمالي، والثانية تتركز في الخسائر الناجمة من المداخل، أما الجزء الرابع فيحتوي على تلخيص واستنتاجات.

٢. الخلفية الاقتصادية: مؤشرات على أداء الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي

على إثر الانتفاضة الثانية، وبعد فترة من التذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، دخل في مرحلة من النمو في الناتج المحلي بلغ ذروته عام ٢٠١١، حيث وصلت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢,٢٪، ومنذ عام ٢٠١٢ شهد النمو انخفاضا حادا، إذ وصلت نسبته إلى ٥,٩٪، وتراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٣ إلى نسبة نمو ١,٢٪، ولقد لوحظ أن التباطؤ في الأداء مميّز بالذات الضفة الغربية (شكل رقم ١)، إذ تراجعت معدلات النمو من ٥,٦٪ إلى ٠,٧٪، بينما كان التراجع في قطاع غزة أقل حدة، إذ شهدت معدلات النمو تراجعا بسيطا من ٦,٦٪ إلى ٦,٣٪. وبالنظر إلى الناتج المحلي للفرد، فلقد بلغ عام ٢٠١٣ ما قيمته ١٦٦٥ دولارا، وانخفض الناتج المحلي للفرد بـ ٠,٩٪ بالأسعار الثابتة، أي ما يعادل ٢٧٨٧,٢ دولار بالأسعار الجارية.

وفي الجانب الإسرائيلي، شهد أداء الاقتصاد استقرارا بعد عام ٢٠٠٨، مع أنه عانى من تقلبات على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكنه استطاع تجاوز هذه التقلبات في سنة ٢٠١٠، ودخل بعدها في معدلات نمو معتدلة وصلت في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٣٪، أما الناتج المحلي للفرد الإسرائيلي عام ٢٠١٣ فقد بلغ ٣٤٧٧٠ دولارا أميركيا، إذ ارتفع بـ ١,٤٪ في الأسعار الثابتة.



تشير المعطيات أن نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني في عام ٢٠١٣، بلغت ٤٣,٦٪، وأن معدلات البطالة في فلسطين تزايدت في السنوات الثلاث الأخيرة، ووصلت إلى ٢٣,٤٪ في عام ٢٠١٣، وكانت نسبة البطالة الأعلى في قطاع غزة حيث بلغت ٣٢,٦٪، أما على مستوى ارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت في فلسطين بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢,٨٪ في العام ٢٠١٢.

وفي إسرائيل/ بلغت المشاركة في سوق العمل ٦٣,٧٪ بينما لوحظ تراجع في نسبة البطالة، حيث وصلت إلى ٦,٢٪. وعلى مستوى ارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت بـ ١,٨٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ١,٦٪ في العام ٢٠١٢.

وبالانتقال إلى التجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل، فإن الصادرات الفلسطينية بلغت عام ٢٠١٣: ٨٤٠ مليون دولار، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل ٨٢٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية، أما الواردات السلعية فقد بلغت عام ٢٠١٣: ٤٥٨٠ مليون دولار، وبلغت قيمة الواردات من إسرائيل ٧١٪ من مجمل الواردات، لذا فإن العجز التجاري السلعي مع إسرائيل بلغ ٢٥٦٣ مليون دولار، في حين

بلغ العجز التجاري السلعي العام ٣٧٤٠ مليون دولار في العام ٢٠١٣، وتدل هذه المعطيات على حجم الارتباط الاستهلاكي للسوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية.^٦ تدل الفجوات الواسعة بين أداء الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني على قدرة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على التأثير المباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فوفقاً للعلاقات الاقتصادية، تسيطر إسرائيل على المعابر الحدودية بينها وبين فلسطين، وتضع العراقيل والإجراءات أمام حرية عبور المنتجات الفلسطينية إلى داخل إسرائيل وخارجها، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة. وتشير التقديرات أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بلغت بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٠: ٦,٨٩٧ بليون دولار وتشكل ٨٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.^٧ وتشمل هذه الخسائر مركبات مختلفة تتوزع على القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة والسياحة، مرتكزة على الوضع القائم في السنوات الأخيرة، أخذة بالحسبان العراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية وسياسة الاستيطان التي تساهم بشكل فعال في تعظيم هذه الخسائر.

٢,١ الاستيطان في الضفة الغربية: مناطق النفوذ والخصائص الاقتصادية

إن الاستيطان، وما ينتجه من قيود يفرضها الاحتلال بذريعة الحفاظ على أمن المستوطنات، ما هو إلا أداة من الأدوات التي يستعملها الاحتلال بهدف السيطرة السياسية، الجغرافية والاقتصادية على الموارد الفلسطينية، وبها ينتقل الاحتلال من مفاهيم الاحتلال العسكري إلى مفاهيم الاستعمار والممارسات القمعية الموجهة ضد المواطنين الفلسطينيين بهدف اقتلاعهم من موطنهم .

ورغم أن الاحتلال سبق إقامة المستوطنات، فقد أعدّ منذ يومه الأول العدة للاستيلاء

على موارد البلاد، وقام بضم القدس الشرقية تحت مسمى توحيد القدس، وأقام المستوطنات في غور الأردن وشمال البحر الميت، ضمن خطة مبيتة هادفة إلى مصادرة الموارد المائية، والمعدنية والسياحية، بذرائع مختلفة، تارة من منطلقات الحفاظ على أمن الدولة وتارة من منطلقات دينية صهيونية.

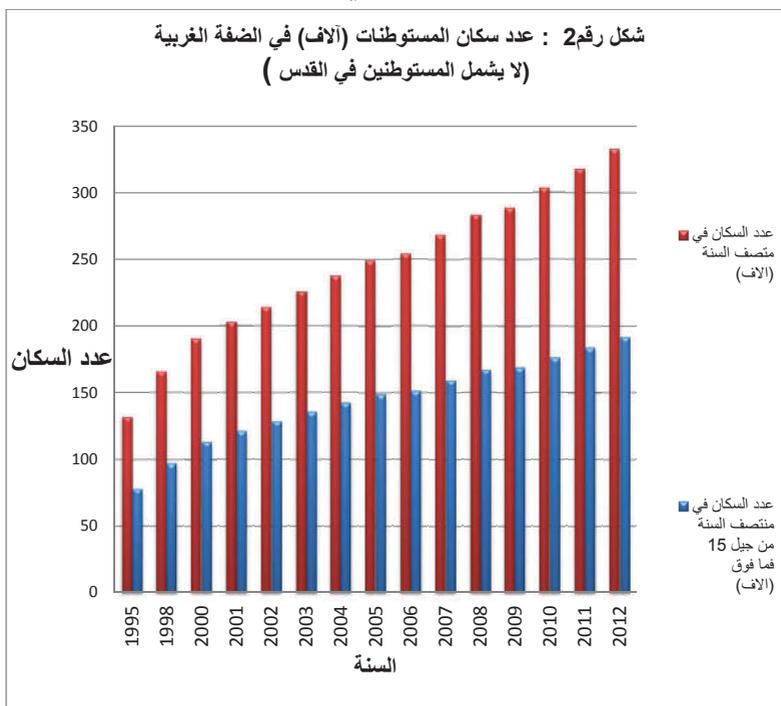
وانطلق من منطقة إلى أخرى، وبدأ بزرع المستوطنات من أجل حماية الذرائع، ومن ثم أعاد نفس الذرائع من أجل الحفاظ على أمن المستوطنات. ورغم كل ذلك، أبرم الاحتلال اتفاقية سلام مرحلية مع منظمة التحرير الفلسطينية، كان من الواجب أن يتم الانتقال بعد خمس سنوات من إبرامها إلى مرحلة الحل النهائي.

إن مراجعة سريعة لمساحة المناطق الفلسطينية عام ١٩٦٧، تظهر أن مساحة الضفة الغربية ٥٨٦٠ كم^٢، ومساحة غزة ٣٦٣ كم^٢، وسيتم التطرق في هذه الورقة للضفة الغربية فقط، لأن قطاع غزة خال من المستوطنات منذ عام ٢٠٠٥ على أثر الانسحاب وتفكيك المستوطنات فيه.

وتقسم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث فئات منذ توقيع الاتفاقية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل/ المنطقة A: وتضم حوالي ١٨٪ من أراضي الضفة وتشمل جميع المدن الفلسطينية، المنطقة B وتضم حوالي ٢٢٪ من أراضي الضفة وتشمل المناطق القروية الكبيرة وقد حافظت بها إسرائيل على السيطرة الأمنية ونقلت الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وما يميز هاتين المنطقتين أنهما مقسمتان إلى ١٦٥ منطقة فرعية، تشمل أكثر من ٤,٢ مليون نسمة، ولا يوجد تواصل جغرافي بين هذه المناطق الفرعية وهي محاطة بمنطقة C^٨، وتشمل المنطقة C حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، حافظت فيها إسرائيل على سيطرة شبه تامة، تشمل الصلاحيات الأمنية والصلاحيات المدنية، وانتقلت للسلطة الفلسطينية

المسؤولية عن توفير الخدمات التربوية والصحية للسكان الفلسطينيين فقط، وتمتاز منطقة C بالتواصل الجغرافي، وتشمل هذه المنطقة السفوح الشرقية لأعالي الجبال في الضفة الغربية وحتى نهر الأردن - إلى جانب الأراضي الواسعة الواقعة في مركز الضفة الغربية وفي جزئها الغربي، ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في منطقة C بـ ١٨٠٠٠٠ نسمة.^٩ تقع في هذه المنطقة جميع المستوطنات وتمتدّ هذه المساحات على قرابة ٢,١٥ مليون دونم، أي ٦٣٪ من منطقة C، وفي غور الأردن وحده يسيطر المجلسان الإقليميان: المجلس الإقليمي غور الأردن ومجلس إقليمي مجبولوت على حوالي ١,٥ مليون دونم، ومما يميز هذه الأراضي أنها مسجلة كأراضي دولة منذ أن كانت تحت سيطرة الأردن، والجزء الثاني كأملك للغائبين، وبهذه الادعاءات سيطرت إسرائيل على هذه الأراضي وضممتها للمستوطنات، إضافة لأراضي الوقف الاسلامي وأراض بملكية خاصة للمواطنين، سلبت جميعها وضممت للمستوطنين.^{١٠} وقد بلغ عدد المستوطنين في منطقة الأغوار ٩٥٠٠ مستوطن، وتخصص وزارة الزراعة الإسرائيلية لكل أسرة مستوطنة في الأغوار حوالي ٨٠ دونما من الأرض الزراعية و ٥١٠٠٠ كوب من مياه الري سنويا،^{١١} أما عدد المستوطنين الكلي فقد بلغ في المستوطنات والبور الاستيطانية في منتصف عام ٢٠١٢، ما لا يقل عن ٣٣٤,٠٠٠ مستوطن.^{١٢} إضافة إلى ٢٢٦ ألف مستوطن في القدس الشرقية،^{١٣} أي ما يزيد مجموعه عن ٥٦٠ ألف مستوطن في الضفة والقدس الشرقية. ومن الملاحظ أن السياسات الاستيطانية زادت وتيرتها بعد اتفاق أوسلو، فقد ارتفع عدد المستوطنين من ١٣٢ ألف مستوطن في عام ١٩٩٥ إلى ٣٣٤ ألف مستوطن في عام ٢٠١٢ (شكل رقم ١)، وتراوحت وتيرة الزيادة في الاستيطان ما بين ٨٪-٥٪ كل سنة. بلغت نسبة اشتراك المستوطنين في قوة العمل لعام ٢٠١٢: ٦٩,٦٪ من جيل ١٥ سنة فما فوق، أي ما يعادل ١٣٣٧٠٠ فرد، أما نسبة البطالة بين

المستوطنين، فقد بلغت ٥,٨٪ وكان معدل البطالة بين الذكور ٤,٨٪ وبين الإناث ٦,٨٪، ويعمل ٨٥,١٪ من المستوطنين داخل إسرائيل (خارج منطقة سكنهم)، أما نسبة العاملين في منطقة سكنهم (داخل المستوطنات في الضفة) فتبلغ ١٤,٩٪، ويدل ذلك على أمرين: الأول أن المستوطنات لا تستطيع أن تستوعب في منشآتها المحلية القوة العاملة القاطنة فيها، والأمر الثاني أن نسبة المشتغلين في الزراعة والصناعة والبناء والخدمات من مجمل المشغلين هي ١٥,٩٪، إضافة إلى ٧٨,٤٪ في الخدمات المختلفة، مثل التربية والتعليم، الخدمات الصحية والجمهيرية، الإدارة العامة والخدمات التجارية و٥,٦٪ يعملون في المواصلات والاتصالات.



أما قطاع الصناعة في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، فلقد وفر ١٠٣٠٠ وظيفة في عام ٢٠١٠، حيث بلغت العائدات السنوية لهذه الوظائف

٣, ٨٥٨ مليون شيكل، وإن القيمة العامة المضافة حسب أسعار الشراء (at purchaser's prices Gross value added) بلغت ١, ١٣٠, ٨ مليون شيكل، وبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعات ٤, ١٢٩ مليون شيكل منها ٤, ٨٤٪ في الماكينات والأجهزة^{١٥} وفي قطاع الزراعة، استغلت المستوطنات في الضفة الغربية ٨٦٤٠٠ دونم منها ٧١٠٠ دونم حمضيات، ٢٧٦٠٠ شجريات أخرى، ١٤٢٠٠ دونم خضار وبطاطا و ٣٧٥٠٠ دونم محاصيل حقلية أخرى^{١٦}، أما ناتج الثروة الحيوانية في المستوطنات في عام ٢٠١٠ كان كالآتي: ٤٠٠٤ ألف لتر حليب أبقار، ٥٠٦ ألف لتر حليب الأغنام، ٧٤١٦ ألف بيضة، ٩٨٣٤ طنا من لحم العجول و ١٨٧٦ طن لحم حبش^{١٧}.

وبالمجمل، يعيش المستوطنون في الضفة في مساحة سكنية تقدر بـ ٣, ٥٪^{١٨} من مساحة الضفة، ولكن انتشار المستوطنات جعل القوة العسكرية تسيطر على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

ولم تختلف الأهداف الاستيطانية في الضفة الغربية كثيرا عن أهدافها واستراتيجياتها السابقة، فلقد سلبت السلطات الإسرائيلية مناطق إقليمية واسعة في الضفة الغربية ودأبت على إقامة المستوطنات على هذه الأراضي واضعة نصب أعينها خلق توازن سكاني في بعض مناطق الضفة الغربية المحاذية للخط الأخضر ضمن استراتيجياتها التوسعية، وزادت وتيرتها الاستيطانية من خلال إقامة بؤر استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة.

وانصبّت الجهود الإسرائيلية في تعبيد الشوارع الخاصة التي تربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع الطرف الآخر من الخط الأخضر، واهتمت بإقامة مناطق صناعية خدمة للمستوطنين، وبالذات بتشجيع السياحة

إلى المستوطنات، وإقامة مؤسسات تخدم هؤلاء المستوطنين وأيضا السكان على الجانب الآخر للخط الأخضر، وأقامت جامعة ارئيل في مستوطنة ارئيل، إضافة إلى إقامة الجدار الفاصل، وكل ذلك على حساب الفلسطينيين وخدمة للمستوطنين أو خدمة لسياستها التوسعية الهادفة إلى خلق حقائق جديدة على الأرض الفلسطينية.

وتشير كل التحليلات الاقتصادية أن المستوطنين يشكلون عبئا على الاقتصاد الإسرائيلي، وتشير التقديرات أن بناء المستوطنات بدون البنية التحتية الموصلة لهم وبدون التربية والتعليم وبدون تكاليف الأمن غير العادية وصل إلى ٨٠ مليار دولار بأسعار ٢٠١٢ عام.^{١٩} أما النوعية السكانية لهذه المستوطنات فإنها كالآتي: ٣٠٪ من المستوطنين يقطنون في المستوطنات من منطقات أيديولوجية، و ٧٠٪ يبحثون عن جودة الحياة، ٤٠٪ منهم يهود حرديم (أرثوذكس)، ٣٠٪ يتبعون للتيار المتدين القومي، و ٣٠٪ إضافيون علمانيون، غالبيتهم أصحاب دخل منخفض حتى متوسط نسبة للمواطنين الإسرائيليين الذين يسكنون داخل الخط الأخضر.^{٢٠}

وعلى الجانب الآخر، فإن الاستيطان في القدس الشرقية بدأ على إثر الاحتلال عام ١٩٦٧ وضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية واعتبارها مدينة واحدة. وعلى الرغم من الحجم الاستيطاني الكبير الذي تم وما زال يتوسع بوتيرة عالية فإن من الصعب الدخول إلى تحليل أثاره ضمن هذه الورقة، لصعوبة الفصل بين المعطيات التي تنشرها المؤسسات الإسرائيلية بين القدس الشرقية والغربية، ولذا فإن التحليل الحالي لن يشملها.

٢,٢ الاستيطان والاقتصاد الفلسطيني

ذكرنا سابقا أن الاستيطان في الضفة الغربية هو إحدى الأدوات التي تخدم

الأهداف والاستراتيجيات الإسرائيلية الاحتلالية في الضفة الغربية، وأن هذه الأداة تصب في مصب الاستعمار الكولونيالي الذي يحتضن بداخله ظواهر عديدة، إحداها الاستيلاء الاقتصادي على المصادر الطبيعية في الضفة الغربية وتسخير هذه المصادر لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، مستعملة وسائل تربطها بالتاريخ والمعتقدات الدينية، بطريقة مشابهة إلى حد ما للتبريرات التي انتهجتها في الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، مع اختلاف واحد، أن الحكومات الإسرائيلية تعترف باحتلالها للضفة الغربية من خلال إيحائها للمجتمع الدولي بأن مناطق الضفة الغربية قابلة للتفاوض والانسحاب منها، ولكن إسرائيل بيدها الثانية تشجع الاستيطان وتحافظ عليه وتعززه اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

ومع هذا فإن عزل ظاهرة الاستيطان عن الظواهر الاحتلالية الأخرى يفرض على إسرائيل تكلفة مباشرة عالية، إضافة إلى التكاليف غير المباشرة للمستوطنين وما يشقق عن أعمالهم وسلوكياتهم داخل الأراضي الفلسطينية، من جهة أخرى تقدر معطيات إسرائيلية أن كل الأملاك والعقارات في المستوطنات في الضفة الغربية تساوي ١٨,٨ مليار دولار، حسب أسعار ٢٠١١.^{٢١}

لا يستند التعزيز الاقتصادي للمستوطنات من قبل الحكومات الإسرائيلية إلى مفاهيم الربح الاقتصادي أو الخسارة أو مقارنة التكلفة بالمنفعة الاقتصادية، لأن الاحتلال نهج منذ بداياته على الاستيلاء على الثروات الطبيعية في باطن الأرض وظاهرها كالمياه الجوفية والمحميات الطبيعية والشواطئ البحرية، وأن عملية الاستيطان هي لنتيبت هذا الاستيلاء، كما حدث في منطقة غور الأردن على سبيل المثال وكل المنطقة المحاذية للقدس الشرقية، وأن إقامة المستوطنات وتشغيل

العمال الفلسطينيين في الأراضي التي سلبت منهم ومن أبناء جلدتهم سواء أكان في الزراعة أم الصناعة أم السياحة لدليل على عدم وجود ضائقة اقتصادية إسرائيلية تهدف إلى حل مشكلة اقتصادية عن الطريق التوسع الاستعماري ومن خلاله الانتشار السكاني، وإنما هو نوع من التوسع الاستعماري الهادف إلى تعزيز مكانة الاقتصاد الإسرائيلي عالميا، شأنها شأن الاستعمار الأوروبي في القرون السابقة بثوب جديد يدمج بين الاحتلال المؤقت والاستعمار الدائم، وأن مقارنة التكلفة بالمنفعة الاقتصادية تصلح لحالة الاحتلال ككل وليس الاستيطان السكاني. ولذا تجد بعض الأوساط الإسرائيلية تتخذ مواقف مناهضة للاستيطان وتكاليفه الباهظة.

وكما هو الحال بالنسبة لتكلفة الاستيطان للاقتصاد الإسرائيلي، فإن خسارة الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني عالية جدا، كما ذكر سابقا وبطريقة أو بأخرى- وبناء على تقديرات سابقة - فإن القوة الكامنة في الاقتصاد الفلسطيني تمكنه من مضاعفة ناتجة المحلي الإجمالي في حال زوال الاحتلال، ويبقى تأثير الاستيطان أقل تكلفة من الاحتلال ويتكامل في تأثيره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني ويعظم الخسائر غير المباشرة التي تندرج ضمن مفاهيم التطوير الاقتصادي، وتتلخص في: العوائق المفروضة على الفلسطينيين في المواصلات والاتصالات داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وخسارة الاستثمارات في قطاع الإنشاءات نتيجة للتقييدات على التخطيط والبناء وسيطرة المستوطنات على مناطق نفوذ واسعة، والخسارة النابعة من إقامة الجدار الفاصل، إضافة إلى الخسارة الناجمة عن ضم القدس الشرقية التي تعتبر مركزا للسياحة العالمية والدينية. يترك انتشار المستوطنات في منطقة C ومركز الضفة تكلفة مباشرة أيضا على حياة المواطنين الفلسطينيين

في جميع جوانب الحياة، وستتطرق الورقة الحالية لتأثير المستوطنات على أداء الاقتصاد الفلسطيني من زوايا مختلفة، خاصة أن المستوطنات سلبت من المواطنين الفلسطينيين والدولة الفلسطينية أهم المصادر للتنمية الاقتصادية، وهي المصادر الطبيعية المتمثلة بالأرض وما تحويه من مصادر داعمة لإعالة المواطنين، إضافة إلى اضعاف الموارد البشرية وتقييد المصادر الرأسمالية كما سيعرض لاحقا.

تضم مناطق نفوذ المستوطنات ٦٣٪ من مساحة المنطقة المعروفة بمنطقة C وهذه الأراضي هي أراض محرمة على الفلسطينيين، وبمعنى آخر يمنع أي تطوير اقتصادي للفلسطينيين في هذه المناطق، إضافة إلى المناطق المعروفة كمناطق أمنية أو للاستعمالات الجماهيرية. أن سيطرة المستوطنات على ما يقارب ٣٧٪ من أراضي الضفة الغربية وحرمان الفلسطينيين من الأراضي التابعة لهم سواء أكانت بملكية السلطة الفلسطينية بحكم المواثيق الدولية و/أو أراضي بملكية خاصة، لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وعلى القيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، وستتناول هذه الورقة هذه التأثيرات استنادا إلى البيانات الرسمية المتوفرة، مع الأخذ بعين الاعتبار شح هذه البيانات، أو عدم إمكانية فصلها عن البيانات التي تخص الاقتصاد الإسرائيلي.

٣. الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني:

٣,١,١ خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني

شكل قطاع الزراعة الفلسطيني ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، وارتفع إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠١١، وعاد لينخفض إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١٢ مقارنة مع ١٤٪ في منتصف التسعينيات، ولقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ٣٣٩,١ مليون دولار في عام ٢٠١٢^{٢٢} (٥٢٤,٧ مليون دولار بالأسعار الجارية)، وبلغت المساحات المزروعة في الضفة الغربية ٩,٨٨١ كم^٢ عام ٢٠١٠، وبنسبة مساوية لـ ١٥,٦٪ من مساحة فلسطين الكلية.^{٢٣}

وبلغ حجم الناتج المحلي لقطاع الزراعة في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة ٢٢٨,٧ مليون دولار وبالأسعار الجارية ٣٥١,٦ مليون دولار. ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للزراعة أكبر من ذلك، لو تمكن الفلسطينيون من استغلال الأراضي الفلسطينية التي تتبع لمناطق نفوذ المستوطنات ولكافة الأراضي في المنطقة C، خاصة تسيير مسار الوصول إلى الأراضي الزراعية، واستغلال مصادر المياه في هذه المنطقة.

إن القيود المفروضة على مصادر ري المزروعات تشكل عائقاً رئيسياً حتى بدون استغلال الأراضي الزراعية والمنتجات في قطاع الزراعة كمناطق الرعي

وتربية المواشي والطيور على جميع أصنافها، فمصادر المياه تستغل بغالبيتها لصالح المستوطنات على جانبي الخط الأخضر، فحوض المياه الغربي في هذه المنطقة يقدر مخزونه المائي بـ ٣٦٢-٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا، يخصص منه للفلسطينيين ٢٨ مليون متر مكعب، وتستغل إسرائيل الكمية المتبقية، حتى أنها تستخرج منه في بعض السنوات أكثر من قدرته الإنتاجية، أما الحوض الشمالي الشرقي فيقدر مخزونه السنوي بـ ١٠٠-١٤٥ مليون متر مكعب، وفي الحوض الشرقي يقدر ما تستخرجه إسرائيل سنويا بـ ١٤٥-١٨٥ مليون متر مكعب، وبالمجمل فإن ما تنتفع به السلطة الفلسطينية من أحواض المياه في هذه المنطقة أقل من ١٤٪، بينما تستغل إسرائيل أكثر من ٨٦٪.^{٢٤}

تشير المعطيات -على سبيل المثال- إلى أن مساحات الأرض المزروعة في الضفة الغربية بلغت ٩٢٩٣٧٢ دونما في العام ١١/٢٠١٠ موزعة على النحو التالي: مساحة أشجار البستنة بلغت ٦٥٩٨٩٤ دونما و ١٢٩٥٩٣ دونما مزروعة بالخضروات و ٢٢٠٨٨١ دونما بالمحاصيل الحقلية، وغالبية هذه المحاصيل تعتمد على الزراعة البعلية، فالأرض المروية من أشجار البستنة تبلغ نسبتها ٩, ٣٪، أما المحاصيل الحقلية فنسبة الأرض المروية فيها ٧, ٣٪، والخضروات التي من المفضل أن تكون مروية كليا تعتبر أصغر المساحات المزروعة، فنسبة مساحة الأرض المروية فيها ٦, ٨٢٪. ومنها ٤, ١٧٪ محمية و ٩, ٦٢٪ مكشوفة مروية، أما البعلية فمساحتها ٤, ١٧٪ من مجمل مساحة الخضروات.

وتتوزع الأراضي الزراعية على ٨٥٨٨٥ حيازة نباتية وحيوانية ومختلطة، وتعتبر الحيازات النباتية، الأكثر شيوعا، إذ وصلت نسبتها إلى أكثر من ٦٥٪ من إجمالي الحيازات، ويبلغ متوسط الحيازة ٤, ١٣ دونم، وفي الغالب تعتمد

على العمل الأسري.^{٢٥}

إن مساحة الأراضي المزروعة فلسطينيا غير ثابتة، إذ يزداد عدد الدونمات المزروعة في بعض السنوات، وينخفض في بعضها، حيث يتأثر من مفاهيم الربح والخسارة، ولكن هذه التغييرات تظهر أكثر في المساحات المزروعة في الخضروات وبعض المحاصيل الحقلية، ولذا فإن نسبة التغيير تبقى منخفضة نتيجة لوجود مساحات واسعة مزروعة بالأشجار كما ذكر سابقا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأثر المساحات المزروعة والمحاصيل بالأوضاع السياسية وأعمال المستوطنين، ولذا يتراجع الناتج المحلي لقطاع الزراعة كثيرا في سنوات الاجتياح للضفة، وتتأثر المساحات المزروعة أيضا من سياسة سلب الأراضي والسيطرة عليها من قبل المستوطنين، إضافة لأعمال التخريب للشجريات والمحاصيل الأخرى، فعلى سبيل المثال، تحصل كل سنة تقريبا أعمال تخريبية في موسم قطف الزيتون، إذ يعتدى المستوطنون على أشجار الزيتون المثمرة ويقومون بقطعها قبل قطفها، ما يؤثر على المحصول الموسمي وكذلك على المحصول للسنوات القادمة.

ونتيجة لكل ذلك، تراجع قطاع الزراعة في الضفة في الوقت الذي شهد قطاع الزراعة في المستوطنات ارتفاعا، وخاصة في إدخال أنواع جديدة من المزرعات كزراعة التمر وتصنيعه في غور الأردن.^{٢٦}

إن تقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لسيطرة المستوطنات على مناطق نفوذ واسعة من الأراضي الفلسطينية وكل ما تحتويه الأرض من مصادر طبيعية، يخضع لعوامل عديدة تتعلق بمستوى الأسعار في إسرائيل وكذلك في فلسطين، ومستوى الإنتاجية لعوامل الإنتاج المتعددة. لذا ومن باب الحذر في إجراء تقديرات القيمة المضافة للقطاع الزراعي، فإن التقديرات ستعتمد

على مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج في فلسطين، وكذلك على مستوى الأسعار الفلسطينية، لذا اعتمد في تقدير الخسائر الناجمة عن سيطرة المستوطنات، على عدة فرضيات تتلخص بالآتي: إنتاجية عوامل الإنتاج الفلسطينية لن تتغير في حال استغلال الأراضي المسيطر عليها، لن يكون هناك أي تطور تكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وسيستعمل الفلاحون نفس التقنيات الزراعية التي يستعملونها في وضعهم الراهن، لن تتغير العقبات والعراقيل الراهنة وسيستمر الاحتلال بسياساته الحالية التي يفرضها مع وجود المستوطنين وخاصة الأمنية منها، لن يتغير الوزن النسبي لعوامل الإنتاج كالمياه والكهرباء وشبكات المواصلات والاتصال، وسيقوم الفلاحون باستصلاح نسبة مماثلة من الأراضي الزراعية لنسبة الأراضي المستصلحة من الأراضي التي تقع ضمن مناطق النفوذ الفلسطينية.

بناءً على هذه الفرضيات، فإن المتوسط الحسابي لإنتاجية الدونم الزراعي الواحد لن تتغير عن إنتاجية الدونم الزراعي في مناطق النفوذ الفلسطينية. لذا فإن مجموع الخسائر الفلسطينية من سيطرة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية ستكون حاصل ضرب القيمة المضافة للدونم الواحد في عدد الدونمات التي ستستصلح زراعيًا، والمجموع في هذه الحالة لخسارة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي هو ١٣٣ مليون دولار.

وبالأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد الفلسطيني لا يخضع للقيود المشتقة من وجود الاحتلال في مياه الري فقط، فإن القيمة المضافة لقطاع الزراعة تبلغ ١٥٣ مليون دولار، وفي الحالة الثالثة فإن مجموع الخسائر سيكون أكبر من ذلك بناءً على نظرية ازدياد العائد للحجم أو اقتصاديات الحجم، ولن نخوض في هذه

الحسابات فقط من باب الحذر وعدم المبالغة في التقديرات.
ولا بد من التذكير أن قطاع الزراعة الفلسطيني يخضع لقيود وعوائق على الإنتاج الزراعي وتسويقه تتلخص في طرق الإنتاج الفنية وضعف الاستثمارات في المعدات الزراعية، إضافة إلى ضعف خدمات البحث والإرشاد الزراعي، ومن ثم تأتي القيود السياسية والمتمثلة في فرض الإغلاقات المتكررة وتقييد حركات التنقل للمنتجات الزراعية، وكذلك القيود التسويقية المتمثلة بضعف البنية التحتية التسويقية والافتقار إلى خدمات الفرز والتعبئة والتخزين.^{٢٧} وستؤدي جميع هذه العوامل مجتمعة إلى رفع الإنتاجية للدونم الواحد وبالتالي سترتفع إنتاجية العامل، وبفرضية أن جميع هذه العوامل ستؤدي إلى زيادة القيمة المضافة فقط بـ ٢٥٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني سيرتفع بـ ١٩١ مليون دولار، أي بـ ٣,٥٤٪ من الناتج المحلي الحالي لقطاع الزراعة في الضفة الغربية.

من جهة ثانية، بشأن قطاع الزراعة في المستوطنات- وبفرضية أن المستوطنات تستغل للزراعة ٨٦٤٠٠ دونم من أصل ١٨٧٠٠٠ دونم زراعي تخضع لسيطرتها-^{٢٨} فإن الناتج المحلي لقطاع الزراعة فيها هو ١١٢,٩ مليون دولار. وفي حالة استغلال الأراضي الزراعية التي بحوزتها فإن الناتج المحلي لقطاع الزراعة سيكون ٣,٢٤٤ مليون دولار وهو أعلى من خسائر الاقتصاد الفلسطيني تقريبا، مع الفرق أن هناك أراضي زراعية لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إليها بسبب وجود المستوطنات وإن لم تكن تحت سيطرتها مباشرة فهي تتبع لمناطق نفوذها.

وتشغل هذه المستوطنات حسب معطيات الإدارة المدنية ٤٢٤٠ عاملا فلسطينيا^{٢٩} بأجرة يومية تساوي ٨٠ شيكلا، وتقدر مدخولات الفلسطينيين من

العمل في قطاع الزراعة بالمستوطنات بـ ٢٢,١ مليون دولار سنويا.^{٢٠}

الخسائر الناجمة عن الاستيطان بطريقة المداخل

يشير كتاب فلسطين الإحصائي ٢٠١٣ إلى أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية بلغ ١١,٦٪ من مجمل العاملين الذي وصل مجموعهم ٦١٨ ألف عامل وعاملة، أي أن قطاع الزراعة يستوعب بالتقريب ٧١٦٨٨ عاملا وعاملة، ويعمل في قطاع الزراعة ٩,٤٪ من العاملين الذكور و٣,٢١٪ من العاملات الإناث (نسبة اشتراك الذكور في قوة العمل ٦٩,٧٪ ونسبة اشتراك النساء ١٨٪ في الضفة الغربية).^{٢١}

وبفرضية أن معدل إنتاجية العامل في قطاع الزراعة ستبقى ثابتة، فإن استصلاح الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المستوطنات تستطيع استيعاب ٢٣٧١٣ عاملا فلسطينيا، يعمل منهم حاليا في المستوطنات ٤٢٤٠ عاملا، لذا فإنه إضافة لهؤلاء العمال يستطيع قطاع الزراعة استيعاب ١٩٤٧٣ عاملا جديدا ضمن واقعة الحالي. وكنتيجة لذلك، وحسب معدل الأجور اليومي، فإن هؤلاء العمال يدخلون ٨٩,٧ مليون دولار.

تعتبر هذه العملية الحسابية عن دخل العمال بدون انعكاسات الدخل الزائد على القطاعات الأخرى. وبفرضية أن المضاعف سيؤثر على الفعاليات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى الاستثمارات في قطاع الزراعة فإن خسارة الناتج المحلي تزيد عن ما تم حسابه سابقا، وبفرضية أن المضاعف سيكون فقط ١,٥ فإن مجمل الخسارة للناتج المحلي تكون ١٣٤,٥ مليون دولار، وهو مبلغ يقترب من تقدير الخسارات التي حسب سابقا مع استغلال موارد المياه للري. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة يستوعب نسبة عالية من النساء الفلسطينيات،

الأمر الذي يرفع من نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ويرفع دخل الأسرة، وبالتالي فإن تأثيرات كهذه تكون مضاعفة على دفع عجلة النمو الاقتصادي في الضفة في القطاعات المتعددة.

٣,١,٢ خسائر القطاع الصناعي

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في الصناعات والتعدين ٨١٠,٥ مليون دولار بالأسعار الثابتة، أي بمساهمة بلغت ١١,٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وكانت المساهمة الكبرى للصناعات التحويلية إذ بلغ ناتجها الإجمالي ٦٥٧,٦ مليون دولار.^{٣٢} أما في الأسعار الجارية لعام ٢٠١٢ فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ١٨٦٤,٩ مليون دولار، وفي الضفة الغربية بلغ حجم الناتج الإجمالي ١٥٢٣,٣ مليون دولار. أما القيمة المضافة للصناعة في المستوطنات الإسرائيلية فقد بلغت ٣٤٦,٣ مليون دولار بأسعار ٢٠١٢. وتستفيد هذه الصناعات من التسهيلات الحكومية الضرائبية وحوافز أخرى استثمارية. وتنافس هذه المنتجات الصناعات المحلية الفلسطينية حيث لا تخضع للجمارك بصفتها منتجات إسرائيلية محلية وهي منفتحة على السوق المحلي الفلسطيني إضافة للسوق الإسرائيلي والتصدير أيضا. والحقيقة أنه لا تتوفر معلومات حول حجم صناعات التعدين والتحجير الذي تشتهر بها بالذات المنطقة C المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية، فلقد أشارت دراسة وزارة الاقتصاد ومعهد أريج- وبناء على معلومات من الإدارة المدنية- أن حجم الإنتاج الإسرائيلي من منطقة C يبلغ ١٢ مليون طن سنويا ما يشكل خسارة للاقتصاد الفلسطيني بقيمة ٥٧٥ مليون دولار سنويا.^{٣٣}

وبالأخذ بعين الاعتبار أن الوزن النسبي لمنطقة نفوذ المستوطنات تستحوذ على

نسبة مساوية لمساحتها فإن المستوطنات تسبب خسارة بقيمة ٢١٢,٧ مليون دولار سنويا للنتاج المحلي الإجمالي، إضافة لذلك فإن المستوطنات محاذية للخط الأخضر ولو كان بالإمكان استغلال الأراضي المحاذية للخط الأخضر لإقامة صناعات، فإن هذه المنطقة تشكل عامل جذب للمستثمرين في إقامة صناعات محلية مع عوائد استثمارية عالية نسبيا لتلك الموجودة داخل مناطق نفوذ الفلسطينيين بسبب قربها الجغرافي لعوامل الإنتاج وإمكانيات التسويق على جانبي الخط الأخضر. ولكننا لا نستطيع التنبؤ بحجم الخسارة الاقتصادية للنتاج المحلي الفلسطيني بل يمكن القول إنها أحد العوامل الأساسية لإعاقة تنمية الاقتصاد. ذكر سابقا أن قطاع الصناعة يوفر ١٠٣٠٠ وظيفة في المستوطنات، وبناء على معطيات دائرة الإحصاء المركزية فإن معدل الأجرة السنوية لهؤلاء العمال يبلغ ٣٢١,٩ مليون دولار،^{٢٤} (لا يشمل الربح على رأس المال). ومن المصانع المشهورة في المستوطنات مصنع اهافاه الذي يعتمد على منتجات البحر الميت في مستوطنة متسبيه شليم. وتجدر الإشارة أن صناعات البحر الميت لا ينتفع منها الفلسطينيون بتاتا، وفي هذه المنطقة وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أقيمت كل من المستوطنات التالية: كاليا، متسبيه شليم، الموج، فيرد يريحو، بيت هعرافه، ابنيث ومدرشات نفيعه.

ويظهر بشكل واضح عدم انتفاع الاقتصاد الفلسطيني من معادن البحر الميت، ويأتي ذلك نتيجة للاحتلال وبناء المستوطنات في منطقة شمالي البحر الميت، ومن الصعب التحديد أن عدم انتفاع الاقتصاد الفلسطيني هو نتيجة للاحتلال أم لبناء المستوطنات، إذ دأب الاحتلال منذ أيامه الأولى في السيطرة على هذه المنطقة، ومن ثم بدأ بإقامة بعض المستوطنات بهدف واضح وهو استغلال خيرات هذه

المنطقة من كافة الجوانب، وليس فقط صناعيا، وإنما سياحيا وزراعيا.

٣,١,٣ السياحة

يساهم قطاع الأنشطة السياحية بما يقارب ٢٤٧ مليون دولار سنويا^{٣٥} في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، أي بما قيمته ٨, ٢٦٠ مليون دولار بأسعار ٢٠١٢. ويبلغ عدد العاملين في الأنشطة السياحية في فلسطين ١٥١٦٢ عاملا، أما تعويضات العاملين فقد بلغت ما يقارب ٥, ٦٥ مليون دولار. بالمقابل تقدر القيمة المضافة فقط لفنادق البحر الميت في الجانب الإسرائيلي ب ٢٧٣ مليون دولار سنويا، في حين أن القيمة المضافة للسياحة في إسرائيل بلغت عام ٢٠١٢ ما قيمته ٣, ٥ مليار دولار أي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي^{٣٦}. ولكن الفنادق الإسرائيلية لم تقم كليا في المستوطنات التي أقيمت بعد عام ١٩٦٧ شمالي البحر الميت، فغالبيتها أقيمت على مناطق خارج مناطق نفوذ المستوطنات والأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ باستثناء مستوطنة كاليا التي أقيمت عام ١٩٦٨ على الأراضي الفلسطينية، وتضم في داخلها شاطئاً للسباحة وبيتاً للضيافة (فندق). أما الساحل الفلسطيني فهو يشغل من قبل الاحتلال وليس من قبل المستوطنات إضافة إلى سلطة المحميات الطبيعية التي تشغل ضمن صلاحياتها غالبية المواقع السياحية في غور الأردن وشمالي البحر الميت. لذا من الصعب قياس التكلفة المباشرة لتأثير المستوطنات على قطاع السياحة، ويبقى تأثير الاحتلال وإستراتيجيته هي المسيطرة.

ووفقاً بفرضية أن أراضي المستوطنات كانت ستستغل من قبل الفلسطينيين لأهداف سياحية على شاطئ البحر الميت، وأن نسبة الاستفادة ستكون فقط ٢٠٪ من نسبة الاستفادة الإسرائيلية فإن خسائر الاقتصاد الفلسطيني مع وجود

الاحتلال يتوقع أن تكون ٥٤,٦ مليون دولار كقيمة مضافة، إضافة الى ٨,٤ مليون دولار كقيمة مضافة من السياحة الفلسطينية المحلية ، فإن الإيراد الكلي حوالي ١٢,٨ مليون دولار، أما القيمة المضافة في قطاع السياحة فتبلغ نسبتها ما يقارب ٦٥٪ من مجمل الإيرادات، لذا فإن خسارة الناتج المحلي تكون ٨,٤ مليون دولار.

تم حساب قيمة خسارة السياحة المحلية الفلسطينية بناء على معدلات الأنفاق على السياحة المحلية كالتالي: ٣٥٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة قامت برحلة محلية، وأن معدل إنفاق كل أسرة ٦٦,٣ دولار للرحلة.

ومن الجدير ذكره أن هذه الزيادة في السياحة الداخلية تستطيع أن تستوعب ٧٣٨ عاملاً وفقاً لمعدل أجور العمال في قطاع السياحة الفلسطيني.^{٣٧}

٣,١,٤ قطاع الإنشاءات

بلغت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات عام ٢٠١٢ بالأسعار الجارية في الضفة الغربية ٤٢٠,٥ مليون دولار، أي ما يعادل ٤,٩٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل المستوطنات عبئاً ثقيلاً على هذا القطاع نتيجة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبسط نفوذها عليها، وتقييد السكان الفلسطينيين في التخطيط الحضري، وبالذات في إعداد الخطط الهيكلية في منطقة C، فعمليات التخطيط تجابه بالرفض، ومناطق نفوذ المستوطنات تشمل أكثر من ثلث مساحة الضفة الغربية، والفلسطينيون غير قادرين على استغلال هذه المناطق بهدف أي تطوير اقتصادي.

ويعاني الفلسطينيون الذي يسكنون في قرى ومدن محاذية للمستوطنات من ظواهر عديدة، منها استيلاء المستوطنين على أراضٍ بملكية الفلسطينيين الخاصة

أو ملكية السلطة الفلسطينية (أراضي دولة) لمناطق نفوذ المستوطنات، ومنع إقامة مبان سكنية للأزواج الشابة، فممنذ الاحتلال عام ١٩٦٧ خصصت الإدارة المدنية فقط ٧,٠٪ من أراض الدولة للفلسطينيين أي ٨٦٠٠ دونم، بينما خصصت ٤٠٠٠٠٠٠ دونم للهستدروت الصهيونية التي تعمل على تطوير المستوطنات و ١٠٣٠٠٠٠ دونم لمجالس المستوطنات ولشركات التلفونات النقالة، و ١٦٠٠٠٠٠ دونم للمكاتب الحكومية الإسرائيلية ولشركات البنى التحتية الإسرائيلية مثل شركة بيزك للتلفونات الأرضية، وشركة الكهرباء وشركة المياه الإسرائيلية مكوروت.^{٣٨}

وبعملية حسابية بسيطة، وبفرضية أن الدخل من الأراضي التي خصصت لتطوير المستوطنات ومجالسها تعود على الاقتصاد الفلسطيني بربع يبلغ ١٠٠ دولار سنويا للدونم الواحد بواسطة تأجيرها لمزارعين فلسطينيين أو لمستثمرين، فإن المداخيل للاقتصاد الفلسطيني تكون ٤٠ مليون دولار سنويا، وبالتالي فإن تخصيص هذا الربع من قبل السلطة الفلسطينية للخدمات العامة أو الإنفاق الحكومي يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي بقيمة المبلغ ضرب المضاعف^{٣٩} أي بـ ٦٠ مليون دولار سنويا.

من جهة أخرى فإن تأجير هذه الأراضي لمستثمرين يحول هذه الأراضي لإحدى المدخلات الأساسية في المبادرات والاستثمارات خاصة في مشاريع إنتاجية وإسكانية تزيد من القيمة المضافة في القطاعات المختلفة، وتسرع في سيرورة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ويلاحظ في الجانب الإسكاني وتأثيره على قطاع الانشاءات، أن أسعار السكن في ازدياد مستمر نتيجة للنقص في أراضي البناء في كل المناطق السكنية،

فتأثير المستوطنات على هذا القطاع دفع العديد من الأسر لإقامة مبان سكنية بدون ترخيص، وبالذات في المنطقة C وردت السلطات الإسرائيلية بهدم هذه المباني وتكبيد الأسر الفلسطينية خسائر اقتصادية باهظة.

إن مراجعة سريعة للازدياد السكاني تظهر أن معدله في الضفة الغربية بلغ في السنة الأخيرة ٥٩,٢٪، ولقد لوحظ تراجع في النمو السكاني في العقدين الأخيرين، حيث انخفض حجم الأسرة الفلسطينية من ٦,١ فرد في عام ١٩٩٧ إلى ٤,٩ فرد في العام ٢٠١٣.^{٤١}

ونتيجة لذلك يزداد الطلب على الشقق السكنية باستمرار، ومتوقع أن يصل الطلب على المساكن في عام ٢٠١٧ إلى ٦١٠١٣٢ وحدة سكنية في الضفة،^{٤١} أي بمعدل زيادة تبلغ ٦٣,٢٪.

يخلق الازدياد المتوقع على المسكن حالة من فائض الطلب نتيجة لسيطرة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، فالنمو السكاني في الضفة في مناطق A و B التي يسكن فيها الغالبية المطلقة للفلسطينيين في الضفة الغربية بحاجة إلى الانتشار والتوزيع السكاني على الأقل في المناطق المحاذية لهذه المناطق، ولكن سيطرة المستوطنات على مناطق نفوذ واسعة من الأراضي الفلسطينية يقيد هذا الانتشار، ويكلف قطاع الإنشاءات تكاليف باهظة إضافة إلى التأثيرات السلبية لارتفاع الكثافة السكانية للكيلومتر الواحد. إن تقديرات هذه الخسائر الناتجة عن الاستيطان لقطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى تبقى غير دقيقة نتيجة للسيطرة الإضافية على الأراضي من قبل سلطات الاحتلال، ونتيجة لعدم القدرة على الفصل بين الاحتلال والمستوطنات، و فقط في حال توفر مخططات هيكلية تشمل في داخلها الأراضي المخصصة للسكن والأراضي المخصصة للبنى

التحتية والاستعمالات الجماهيرية يمكن تقدير النتائج الناجمة عن المستوطنات بشكل منعزل، وهو أمر يتطلب إعدادا مفصلا لذلك.

٣,٢ التكلفة غير المباشرة الناجمة عن الاستيطان

يشترك من وجود الأراضي الفلسطينية ضمن مناطق نفوذ المستوطنات، عدم القدرة على تطوير البنية التحتية الفلسطينية، ففي الوقت الذي أقامت فيه السلطات الإسرائيلية بنى تحتية للمستوطنات تضاهي في جودتها- وفي بعض الأحيان تفوق- البنى التحتية داخل «الخط الأخضر»، فإن هذه البنى التحتية خصصت فقط لربط المستوطنات بعضها مع بعض بشبكة من الشوارع السريعة دون السماح للفلسطينيين باستعمالها.

فحسب تقرير للبنك الدولي في عام ٢٠٠٧، منع الفلسطينيون من المرور في ٤١ قطعة من شوارع الضفة، تغطي مسافة ٧٠٠ كم تقريبا، تربط-في الغالب- الشمال مع الجنوب والشرق مع الغرب، وتخدم المستوطنين والأجانب، ويسمح للفلسطينيين عبورها بتصاريح، لكنهم يصادفون رغم التصاريح حواجز وعوائق ونقاط تفتيش.^{٤٢}

في المقابل، يعاني الفلسطينيون من بنى تحتية منخفضة في جودتها، وتمنع السلطة الإسرائيلية الحكومات الفلسطينية من إجراء التحسينات على البنى التحتية، وإن سمح في بعض الأحيان من خلال تدخل وتمويل أجنبي، تكون التحسينات غير كافية، وفي النهاية تعكس البنى التحتية الفقيرة آثارها السلبية على الاقتصاد الفلسطيني ككل.

تقول النظريات المختصة في التطوير الاقتصادي والتنمية، إن تحسينات البنى التحتية وشبكات الطاقة والاتصالات وغيرها من مركبات البنى التحتية تؤدي إلى

تخفيض التكاليف التجارية وزيادة التبادل التجاري بين الأقاليم، وكذلك التبادل الدولي، وتترك انعكاسات إيجابية من خلال زيادة مستوى الدخل، وتحسن مستوى الرفاه المجتمعي، وتثبت تطبيقاتها القياسية، ذلك من خلال البحوث المختلفة التي أجريت عالمياً.^{٤٣}

فوفقاً لهذه النظريات، يخدم التعمد في عدم إجراء التحسينات في البنى التحتية استراتيجيات إسرائيلية سياسية واقتصادية تصب في مصب واحد، وهو إعاقة أو تجميد النمو الاقتصادي الفلسطيني.

إن كثرة الحواجز العسكرية والحواجز الترابية وغيرها من أنواع الحواجز بالقرب من المواقع السكنية الفلسطينية التي يبررها الاحتلال بالحفاظ على أمن الإسرائيليين، خدمت -كما ذكر سابقاً- استراتيجيات إسرائيلية فحواها الفصل بين المستوطنات والمواقع السكنية الفلسطينية، فمثلاً تم تفسير التقييدات على تنقل الفلسطينيين في منطقة السوق في مدينة الخليل كجزء من خطة تنفيذية لحماية أمن الكتل الاستيطانية في المدينة، وبما أن المدن والمواقع السكنية الفلسطينية الموجودة في مناطق A و B غير متصلة بعضها مع بعض، وتفرق بينها منطقة C نتيجة وجود المستوطنات، يمس تأثير هذه الحواجز كل مواطن فلسطيني بغض النظر في أي منطقة يسكن، أو لأي من المحافظات الفلسطينية ينتمي.

ويمس التأثير السلبي لهذه الحواجز المواطنين الفلسطينيين في كل مجالات حياتهم، فإن لم يمس بهم في المجال الصحي، يمسهم في مجال التعليم أو في مجال التجارة والإنتاج، أو في مجال مستوى المداخل وجودة الحياة بشكل عام، أو في سوق العمل.

تحتاج دراسة كل مجال من المجالات المذكورة على الاقتصاد الفلسطيني إلى

كم كبير من المعطيات التي لا يمكننا توفيرها ضمن الدراسة الحالية، وسنكتفي بفحص تأثير هذه الحواجز والعوائق الدائمة والمتنقلة على سوق العمل بصورة مقتضبة، مع توخي الحذر في تقدير التكلفة الناجمة عن هذا الواقع.

ولإلقاء الضوء على هذا الجانب، سأطرق للتكاليف غير المباشرة للمستوطنات على سوق العمل الفلسطيني، وإن بدت في طبيعتها كتكاليف مباشرة للاحتلال، إلا أن هذه التكاليف مرتبطة بوجود الاستيطان في الضفة الغربية.

تخلق الحواجز على الطرقات في الضفة الغربية تأثيرات على طلب العمل وعلى عرضه، فسوق العمل الفلسطيني يشكو بشكل دائم ومستمر من فائض في عرض العمل، ولن نميز هنا بين العمال المهرة وغير المهرة لكون هذه الدراسة لا تفحص ميزات سوق العمل، وعلى كل الأحوال فإن نسب البطالة العالية هي المؤشر الرئيس لهذا الفائض، سواء أكان بين العمال المهرة أم بين العمال غير المهرة.

ومن الطبيعي في ظل فائض في العرض، أن يتدنى مستوى الأجور، وأن يعرض جزء من العمال خدماتهم لأسواق خارجية فيما يسمى هجرة العمال، والدليل على ذلك أن سوق العمل الإسرائيلي يستقبل حوالي ٩٠٠٠٠ عامل فلسطيني من الضفة الغربية، في حين يتحول جزء آخر للعمل خارج فلسطين وخارج إسرائيل، وبالذات في دول الخليج، ومع كل هذا التصدير لخدمات العمل، تبقى معدلات البطالة عالية جداً، إضافة لتدني مستوى الأجور.

أما عرض خدمات العمل في السوق المحلية، فيعاني هو أيضاً من وجود الحواجز على الطرقات بسبب المستوطنات، وبالتالي فإن الحواجز تؤثر على عرض العمل، وعلى إنتاجيته، وعلى أجر العمال.

تعرض إقامة الحواجز على مداخل القرى والمدن العمال إلى الانتظار في

طريقهم للعمل، ما يزيد وقت السفر بين مكان السكن ومكان العمل، ما يخفض الإنتاجية بسبب النقص في ساعات العمل الصافية، ونتيجة لذلك تنخفض الأجرة اليومية وكذلك الشهرية، وأيضاً يؤدي التأخير إلى انخفاض أيام العمل الشهرية. وتنخفض نسبة الاشتراك في قوة العمل، لأن القرار الفردي للعامل بالخروج أو عدم الخروج لسوق العمل يرتبط بالأجر المستحق، وفي حالات وجود حواجز فإن أجرة السوق تنخفض، ويقارن الفرد بين أجرة السوق والأجر المستحق، وإذا وجد أن الأجر المستحق أعلى من أجر السوق، فإن احتمالات خروجه إلى سوق العمل تكون عالية. كذلك الأمر بالنسبة للقرار الأسري بالنسبة للخروج لسوق العمل وتوزيع العمل بين الزوج والزوجة والأولاد.

ومن الطبيعي في ظل وجود الحواجز، أن تنخفض نسبة اشتراك النساء في سوق العمل نتيجة لأعمال التفتيش على الحواجز وزيادة وقت السفر ووقت ساعات العمل في اليوم، فالاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع أن يقيم اقتصاداً مستقلاً في كل مدينة وقرية، ولذا فإن العمال الذي يعملون خارج مواقع سكنهم هم الذي يتأثرون من ذلك.

لتقدير حجم الخسائر نتيجة لوجود الحواجز نتيجة للمستوطنات، سنقوم بعملية حسابية بسيطة تعتمد على معطيات جهاز الإحصاء المركزي بالنسبة للمتغيرات التالية: عدد أيام العمل في الشهر، معدل الأجرة اليومية، عدد العمال العاملين في الضفة، عدد العمال العاملين في إسرائيل، وسنفترض أن عدد أيام العمل في الشهر هو ٢٤ يوماً في الضفة و٢٢ يوماً في إسرائيل، وأن ٣٥٪ من العمال العاملين في الضفة يعملون خارج مواقع سكنهم، وأن كل عامل يخسر في الشهر ٦,١ أيام عمل، وأن معدل الأجرة اليومية للعامل ٨٩ شيكلاً،

أما معدل ما يخسره العامل الفلسطيني في إسرائيل ١, ٣ يوم ومعدل الأجرة اليومية ٩, ١٧٥ شيكل.^{٤٤} ولن يشمل هذا التقدير تأثير الحواجز على الانخفاض في عرض العمل، وأيضاً التأثير على نسبة المشاركة المنخفضة للنساء في سوق العمل نتيجة للحواجز.

بناءً على ذلك، تبلغ الخسارة السنوية لجميع العمال العاملين خارج مواقع سكنهم ٩, ٢٥٦ مليون دولار، أما معدل ما يخسره الناتج المحلي في الضفة في هذه الحالة فهو ٣, ٣٨٥ مليون دولار، أي ما يساوي ٥, ٤٪ من الناتج المحلي في الضفة الغربية.

لقد أظهرت دراسة قياسية لـ مسيليانو كالي وميعاري سامي في عام ٢٠١٣، أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحواجز لعام ٢٠٠٧ بلغت ٢٢٩ مليون دولار أميركي، أي ما يساوي ٦٪ من الناتج المحلي الفلسطيني.^{٤٥} وأظهرت هذه الدراسة أن الانخفاض في الأجرة نتيجة للحواجز والإغلاقات مشابه إلى حد ما إلى التقدير الذي أجريناه، مع الاختلاف أن الدراسة القياسية أخذت بعين الاعتبار عدد الحواجز وسلسلة زمنية من المعطيات شملت المواصفات الشخصية لأفراد العينة مثل الجيل، سنوات التعليم والأجرة للساعة وميزات أخرى، بينما اقتصر التقدير الحالي على فرضيات ومعدلات المتغيرات التي دخلت في معادلة التقدير، دون الأخذ بعين الاعتبار الميزات الشخصية للقوى العاملة ومتغيرات أخرى، ومع كل هذا، هناك تقارب في النتائج بين تقدير مسيليانو وميعاري، والتقدير الحالي في حال زيادة الاستثناءات التي لم تدخل في التقدير نتيجة عدم وجود معطيات نستطيع الاعتماد عليها بثقة.

وعلى الشق الآخر لسوق العمل، أي الطلب للعمل، يؤدي تأثير الحواجز السلبي

على تنقلات العمل والسلع والأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى الارتفاع في مدخلات الإنتاج، وتقييد التبادل التجاري، ما يقود إلى انخفاض الطلب على خدمات العمل من قبل المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ويخلق مناخا من عدم اليقين وعدم الاستقرار لدى المستثمرين، وبالتالي فإن حجم العمالة المطلوبة تنخفض، ما ينعكس على شكل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

٤. الخلاصة

تناقش الدراسة الحالية إحدى الأدوات التي تستعملها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ضمن سياساتها للسيطرة على أرض فلسطين. ولقد بدأت باستعمال هذه الأداة من خلال القرار بضم القدس الشرقية عام ١٩٦٨، وأقامت بعض المستوطنات شمالي البحر الميت ومنطقة غور الأردن. ومنذ ذلك تسارعت السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة الفلسطينية، وزادت وتيرتها بعد اتفاق أوسلو بهدف خلق واقع جديد يخدم أهداف سياسية للحكومة الإسرائيلية.

ترك استعمال هذه الأداة الاستعمارية أثرا بالغا على جميع نواحي الحياة للشعب الفلسطيني، وتركزت الدراسة الحالية في استكشاف تأثير الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة أن لسان حال الحكومات الإسرائيلية يعبر عن وجهته للسلام، وفي الوقت نفسه يمارس سياسة استعمارية تزيد من عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية وتستثمر أموالا طائلة فيها .

إن مزيج الأدوات المستعملة من قبل الاحتلال يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة، ما يعيق تطوره ونموه، فلقد أثبتت تقديرات ودراسات سابقة أنه مع زوال الاحتلال يضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نفسه على أقل تقدير.^{٤٦} أما ضبط كل أداة من أدوات الاحتلال لمعرفة مدى مساهمة كل واحدة منها في تكبيد الخسائر للاقتصاد الفلسطيني، فتحتاج إلى معطيات متنوعة

ومختلفة المصادر وتقدير مدى تفاعلها مع الأدوات الأخرى من أجل التعرف على مساهمتها الحدية أو الصافية في تغيير الناتج المحلي الإجمالي. تقدم هذه الدراسة الحالية تقديرات لتكلفة الاستيطان أقل انخفاضا من تأثيراتها الفعلية، مستثنية بذلك تأثير الاستيطان في القدس الشرقية بسبب عدم توفر معطيات نستطيع من خلالها تقدير التأثير.

تدل البيانات الإحصائية أن ما يزيد عن ثلث الأراضي الفلسطينية ضمن مناطق نفوذ المستوطنات. وأن مساحة منطقة C - بما فيها المستوطنات - البالغة ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية- تخضع للاحتلال الإسرائيلي، وتتداخل هذه المنطقة في مستوطناتها مع منطقتي A و B التابعتين للسلطة الفلسطينية، ما يترك أثرا بالغا على اقتصاد منطقتي A و B ، وتتخلص آثار الاستيطان بالنقاط الآتية: سلب ومصادرة الأرض وما تحويه من مصادر طبيعية داخلية وخارجية، نصب الحواجز ونقاط التفتيش على مداخل المواقع السكنية الفلسطينية بحجة الحفاظ على أمن المستوطنين، فصل بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين بواسطة الحواجز والاعلاقات وفصل بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين بواسطة الجدار الفاصل ونقاط العبور، اعتداءات متكررة للمستوطنين على ممتلكات السكان الفلسطينيين وخاصة المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وفي السنوات الأخيرة طالت الاعتداءات الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، منع الفلسطينيين من إقامة المباني السكنية، الزراعية والصناعية بموجب قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلية في المناطق التابعة لمناطق نفوذ المستوطنات ومنطقة C .

لقد أظهرت الدراسة أن هذه العقبات والتقييدات التي يفرضها الوجود الاستيطاني تترك أثرا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاد الفلسطيني. وتتكلف

بعض القطاعات الاقتصادية خسائر كبيرة نتيجة لوجود الاستيطان، ولقد قسمت التكاليف إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة ناجمة عن الاستيطان، وتتلخص التكاليف المباشرة في قطاع الزراعة الذي يعاني من سياسات الاحتلال الكلية نتيجة لسيطرة الاحتلال على مصادر المياه الجوفية، يضاف إليه خسائر يتحملها بسبب وجود المستوطنات، مثل عدم تخصيص مياه لري المزروعات، وعدم قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم، وغيرها.

ونتيجة لذلك، دلت تقديرات الدراسة الحالية أن قطاع الزراعة يتكبّد خسارة قيمتها ١٥٣ مليون دولار سنويا كخسارة للمحاصيل الزراعية. أما قطاع الصناعة فإنه يخسر سنويا ٢١٢,٧ مليون دولار، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى ٦٣ مليون دولار، وقطاع الإنشاءات ٦٠ مليون دولار، وأن مجمل التكاليف المباشرة تبلغ ٤٨٨,٧ مليون دولار، أي ما يعادل ٥,٧٪ من الناتج المحلي للضفة الغربية. كما أظهرت الدراسة أن حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات بلغت ٣٨٥,٣ مليون دولار، أي بنسبة ٤,٥٪ من مجمل الناتج المحلي في الضفة الغربية، وأن النسبة الكلية لخسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب المستوطنات هي ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك خسائر أخرى في قطاع الإنشاءات لم نستطع حسابها، وأنشطة اقتصادية أخرى في مجال الاتصال والمواصلات، ما يدل على أن الحد الأدنى للخسائر التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاستيطان هو ١٠,٢٪، وأن هذه الخسائر لم تأخذ أيضا بالحسبان التأثيرات البيئية وتأثيرات خلق مناخ من عدم الاستقرار لسياسي والأمني، الأمر الذي يبعد المستثمرين المحليين والأجانب.

ملحق أ- تقديرات خسائر قطاع الزراعة نتيجة للاستيطان

- لتقدير حجم خسائر قطاع الزراعي الفلسطيني، اعتمد على حساب الخسائر الجارية لعام ٢٠١٣، وذلك:
- اعتمدت العملية الحسابية على عدة فرضيات ذكرت سابقا، وذلك من باب الحذر الحسابي.
- الطريقة الحسابية كالآتي:
- تم احتساب معدل الناتج المحلي للدونم بالأسعار الثابتة، حيث تمت قسمة الناتج المحلي الزراعي على عدد الدونمات المزروعة، والنتيجة هي القيمة المضافة للدونم الزراعي الواحد ويساوي ٣٩٨,٧ دولار، بغض النظر إذا كان الدونم يتبع لزراعة الري أو البعل أو أي ناتج زراعي آخر.
- دلت مصادر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، أن الفلسطينيين يستصلحون في الزراعة ١٥,٦٪ من الأراضي في الضفة الغربية.
- تشمل مناطق نفوذ سلطات المستوطنين المحلية والإقليمية ٣٧,٨٪ من أراضي الضفة الغربية.
- خسارة الاقتصاد الفلسطيني = ١٥,٦٪ ضرب عدد الدونمات من الأراضي التابعة لنفوذ المستوطنات ضرب القيمة المضافة للدونم الواحد تساوي ١٣٣ مليون دولار، كل ذلك بفرضية أن الفلسطينيين سيستغلون نسبة مساوية من الأراضي الزراعية المسيطر عليها من قبل المستوطنات، أي أن النسبة العامة لاستغلال الأراضي الزراعية في الضفة لن تتغير وبغض النظر عن ميزات الأراضي التي تتبع للمستوطنات.

ملحق ب- الخسائر في المداخل الناتجة عن وجود الحواجز للأيدي العاملة

في تقدير الخسائر في مداخل الأيدي العاملة اعتمد على المعطيات والفرضيات الآتية:

- بلغ مجموع الأيدي العاملة في الضفة الغربية ٦١٨٠٠٠ عامل وعاملة، وهذا الرقم فقط للعاملين، ولا يشمل العاطلين عن العمل (اعتمد في هذه المعطيات على مسح القوى العاملة الفلسطينية وعلى تقديرات شخصية بالنسبة لقوة العمل خارج منطقة السكن وعدد أيام العمل في الشهر).

- عدد العاملين في الضفة الغربية يساوي ٥٣٠٢٤٤ فرداً. يعمل منهم خارج موقع سكنه ٣٥٪.

- معدل أيام العمل في الشهر ٢٢,٤ يوم.

- معدل الأجرة اليومية ٨٩ شيكلاً.

- معدل الخسارة في أيام العمل في الشهر ١,٦ يوم .

- تقدير الخسائر بالشيكال = $٥٣٠٢٤٤ * ٣٥ * ٠,٦ * ١ * ٨٩ = ١٢ * ٨٩$ شيكلاً سنوياً.

- عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل ٨٧٧٥٦ عاملاً.

- عدد أيام العمل شهرياً ١٨,٩ يوم.

- عدد الغياب عن العمل نتيجة للحواجز ٣,١ يوم في الشهر.

- معدل الأجرة اليومية للعامل الفلسطيني في إسرائيل ١٧٥,٩ شيكلاً.

- تقدير الخسائر بالشيكال = $٨٧٧٥٦ * ٣,١ * ٩ * ١٧٥ = ١٢ * ٨٩$ شيكلاً سنوياً.

- مجموع الخسائر الكلية بالشيكال = ٨٩١٣٥٧٩٦٣ شيكلاً في السنة.

- مجموع الخسائر بالدولار الأميركي = $٢٥٦,٩$ مليون دولار

الهوامش

1 . Robert J. Barro, 1991. Economic Growth in a Cross -Section of Countries,» Quarterly Journal of Economics, 106, 407-443

٢ اتفاقية باريس الذي وقعت عام ١٩٩٤. بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. لا تتوخى هذه الورقة مناقشة اتفاقية باريس، ولكن ذكرت الاتفاقية لتظهر إحدى العقبات المتعددة أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني وحرية.

3 Palestinian Ministry National economy- Ramallah & Applied research institute(arij) Jerusalem , 2011 The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory , Available at: <http://www.arj.org>

٤ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٣. رام الله. على الرابط التالي: <http://www.pcbs.gov.ps>

و سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤. التقرير السنوي ٢٠١٣، رام الله. على الرابط التالي: <http://www.pma.ps>
٥ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٣. الكتاب الإحصائي السنوي، القدس الغربية. و بنك إسرائيل ٢٠١٤، التقرير السنوي ٢٠١٣.

٦ مصدر ٤.

7 Palestinian Ministry National economy- Ramallah & Applied research institute(arij) Jerusalem , 2011 The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory , Available at: <http://www.arj.org>

٨ كدمان نوجه ٢٠١٣. من بيتها، سياسة إسرائيل في منطقة C في الضفة الغربية، بتسليم المصدر السابق.

10 Kerem Navot, 2013. Israeli settler agriculture as a means of land take over in the west bank. available at <http://rhr.org.il>

١١ المصدر السابق.

١٢ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٣. كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، القدس الغربية.

١٣ من الجدير بالذكر أنه لا توجد إحصائيات منفردة حول الاستيطان في القدس، والإحصائيات الموجودة عن كل سكان القدس، وكذلك عن الأنشطة الاقتصادية للمستوطنين في القدس مدمجة ضمن الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية، لذا لن نتطرق إليها في هذه الورقة، وسيتم التطرق فقط لتأثير الاستيطان في الضفة الغربية.

١٤ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٣. الكتاب الإحصائي الإسرائيلي السنوي، القدس الغربية، جدول رقم ١٢، ٤. على الرابط التالي: <http://www.cbs.gov.il>

١٥ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٤. المسح الإحصائي الصناعي، جدول ٢٨، ٣٢، ٣١. القدس الغربية : على

الرابط التالي: <http://www.cbs.gov.il>

١٦ مصدر ٤ جدول رقم ١٩,٣.

١٧ المصدر السابق جدول رقم ١٩,٥.

١٨ مصدر سبق ذكره.

١٩ المصدر السابق استنادا إلى بحث أجراه معهد ماكرو للسياسات الاقتصادية بين أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

٢٠ مجلس السلام والأمن ٢٠١٢. المستوطنات لا تساوي الأمن. على الرابط التالي: <http://www.peace-security.org.il>

٢١ بديعوت أحرونوت، ملحق ٢٠١١/٥. عن تقرير فعات للمعلومات الإعلامية الذي أعد لتخمين العقارات والأملك في المستوطنات في حال إخلائها.

٢٢ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٣ ص ١٥٧. رام الله على الرابط التالي: <http://www.pcbs.gov.ps>

٢٣ المصدر السابق ص ٢١.

24, STATUS REPORT OF WATER RESOURCES IN THE OCCUPIED STATE OF PALESTINE-2012 2013. ,Palestinian Water Authority

٢٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢. مسح الإحصاءات الزراعية، ٢٠١١/٢٠١٠، النتائج الرئيسية، رام الله - فلسطين

٢٦ المصدر رقم ١٠.

٢٧ الجعفري محمود ٢٠١٣، القطاع الزراعي: التحديات والتموحيات في بكدار « التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٢، القدس.

28 Niksik Orhan, Nur Nasser Eddin and Massimiliano Cali, 2013. Area C and the Future of the Palestinian Economy, WORLD BANK, Washington, D.C.

٢٩ المصدر رقم ١٠.

٣٠ تم حساب هذه التقدير كحاصل ضرب معدل الأجرة اليومية في معدل أيام العمل في الشهر في ١٢ شهرا في عدد العمال.

٣١ جهاز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٤. مسح القوى العاملة.

٣٢ المصدر ١٢.

٣٣ المصدر رقم ١ ص ٢٦.

٣٤ معدل أجر العامل الأجير في إسرائيل في شهر كانون الأول ٢٠١٣ يساوي ٩٠٣٨ شيكلا .

٣٥ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ٢٠١١. تقرير الأنشطة السياحية ٢٠١٠. على الرابط التالي www.pcbs.gov.il

٣٦ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٣. الساحة والضيافة بين سنوات ٢٠٠٢-٢٠١٢، القدس الغربية وبناء على معطيات التقرير قدرت القيمة المضافة لفنادق البحر الميت كحاصل ضرب القيمة المضافة لقطاع السياحة الإسرائيلي التي بلغت ٣,٥ مليار دولار في نسبة الفنادق من القيمة المضافة والتي بلغت ٤٣٪ ضرب نسبة الفنادق في البحر الميت من مجموع الفنادق في إسرائيل وحصلتها ١٢٪.

٣٧ اعتمد في العملية الحسابية على معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني.

٣٨ مصدر رقم ٨.

٣٩ بفرضية أن المضاعف يساوي ١,٥ استنادا على المصدر رقم ٢٨.

٤٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين ٢٠١٤، رام الله.
٤١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. إسقاطات المساكن في الأراضي الفلسطينية حتى عام ٢٠١٧. رام الله.

42 World Bank (2007b). Movement and access restrictions in the West Bank: Uncertainty and inefficiency in the Palestinian economy, The World Bank.

43 Donaldson, D. (2010). Railroads of the Raj: Estimating the Impact of Transportation Infrastructure, NBER Working Paper No. 16487.

٤٤ اعتمد في هذه المعطيات على جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ٢٠١٤. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٣. رام الله.

45 Miar sami,2013. The Labor Market Impact of Mobility Restrictions , evidence from the west bank. The world bank.

& Massimiliano Cali

٦٤ مصدر سبق ذكره

